(أمهاتنا بين الألم والأمل .. قصص واقعية) كُتيب جديد لجمعية رعاية الأسرة اليمنية

المجلس الوطني للسكان
إشراف/ الأمانة العامة

صنعاء/ بشير الحزمي:

صدر عن جمعية رعاية الأسرة اليمنية مؤخرا كُتيب تحت عنوان (أمهاتنا بين الألم والأمل .. قصص واقعية) يتناول قصصا واقعية عن وفيات الأمهات نتيجة مضاعفات الحمل والولادة . ويحتوي الكتيب على 12 قصة واقعية مرت بها عدد من الأمهات نتيجة مضاعفات الحمل والولادة.

وأوضحت الأخت / أفراح القرشي منسقة مشروع مناصرة سياسة خدمات الطوارئ التوليدية الذي تنفذه جمعية رعاية الأسرة اليمنية بالتعاون مع مشروع استجابة الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن إصدار هذا الكتيب يأتي في إطار مشروع مناصرة صناع القرار لتبني العناية بخدمات الطوارئ التوليدية في مراكز تقديم الخدمات الصحية.

وقالت إن الجمعية استعانت بفريق صحفي متخصص قام بالنزول الميداني إلى عدد من مديريات محافظتي صنعاء والحديدة لرصد وتوثيق قصص واقعية عن مأساة ومعاناة الأمهات نتيجة مضاعفات الحمل والولادة وقد قام الفريق الصحفي بإعداد وتسجيل وتوثيق وصياغة عدد من القصص الواقعية التي مرت بها عدد من الأمهات في محافظتي صنعاء والحديدة.

و أشارت إلى أن المرأة اليمنية تواجه خطر الوفاة لأسباب متعلقة بالحمل والـولادة إضافة إلى السلوك الإنجابي غير السليم للمرأة وكذا القصور في التسهيلات الخاصة بخدمات رعاية الصحة الإنجابية نظراً لضعف أنظمة الطوارئ التوليدية وعدم توفر التجهيزات الطبية المناسبة والمطلوبة للمراكز الصحية الإنجابية وافتقار معظم المؤسسات الصحية في اليمن للموارد البشرية المؤهلة خاصة في مجال الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية .

وأكـدت الحاجة إلى وجـود سياسة خاصة بالطوارئ التوليدية في اليمن لإنقاذ حياة الأمهات والمواليد والمساهمة في خفض معدلات وفيات الأمهات في اليمن التي تعتبر من أعلى المعدلات على مستوى العالم والتي تصل إلى 365 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية حسب مسح صحة الأسرة 2003م.

وقالت إن إصدار هذا الكتيب يأتي ضمن مجموعة من الأنشطة المهمة التي قامت بها الجمعية في إطار هذا المشروع المنفذ بالتعاون مع مشروع استجابة والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية أبرزها إعداد فيلم وثائقي يجسد معاناة الأمهات في اليمن نتيجة غياب سياسة الطوارئ التوليدية وكذا إعداد دراسة خاصة حول هذا الجانب وسيتم عرضها قريبا في لقاء تشاوري يتم الإعداد له .

وثمنت عاليا الجهود الكبيرة التي يبذلها فريق العمل التابع للجمعية لإنجاح هذا المشروع .

في بيان مشترك لمنظمات الأمم المتحدة المختصة بالغذاء

إنتاج الحبوب العالمي لا يكفي لتلبية المطالب المتزايدة على الغذاء والعلف والوقود العام الحالي

أكدت وكالات الأمم المتحدة المختصة بالغذاء التي تتخذ من العاصمة الإيطالية مقراً لها، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO» والصندوق الدولي للتنمية الزراعية «IFAD» وبرنامج الأغذية العالمي «WFP» عبر بيان مشترك حول الأسعار الدولية للغذاء صدر مؤخرا إن التحدي - والفرصة - كلاهما ماثل في التقليل من هذا الخطر وتبديد تركزه.

وأضافت أن الطريق الأكثر وضوحاً هو الترويج لإنتاج غذائي مستدام لدى البلدان المستوردة الفقيرة، حيث تتوافر إمكانيات ضخمة في أغلب الأحيان للنهوض بالإنتاج. ومن شأن ذلك أن يوفر غذاء أكثر في الأسواق المحلية ويتيح فرص عمل وموارد للدخل، خصوصاً في المناطق الريفية التي يقطنها 70 ٪ من فقراء عالم اليوم. ولا بد من أن نعالج المشكلة العالمية الماثلة في أن ثلث الغذاء المنتج على النطاق الدولي يهدر أو يؤول إلى التلف الكلي أو الجزئي وغير ذلك من الخسائر.

وأشار البيان المشترك حول الأسعار الدولية للغذاء إلى أن الوضع الراهن في أسواق الغذاء العالمية بما يغلب عليه من زيادات حادة في أسعار الذرة الصفراء والقمح وفول الصويا يثير مخاوف من أن تعاود أزمة الغذاء العالمية التي شوهدت إبان الفترة 2007 - 2008 ظهورها مجدداً. غير أن العمل الدولي السريع والمنسق بوسعه أن يحول دون ذلك، وينبغي لنا أن نتصرف على عجل لضمان ألاّ تتحول هذه الصدمات الناجمة عن الأسعار إلى كارثة تحيق بعشرات الملايين من الأشخاص على مدى الأشهر المقبلة.

عرض / بشير الحزمي

وذكر البيان أن ثمة مشكلتين مترابطتين ينبغي معالجتهما معاً، هما القضية ذات الطابع الفوري لارتفاع أسعار المواد الغذائية، بما يمكن أن يؤثر على البلدان المعتمدة على استيراد الغذاء وأشد الفئات السكانية فقراً؛ وقضية الأجل البعيد التي تتعلق بكيفيات إنتاج الغذاء وتجارته واستهلاكه في غضون عصر يتسم بتزايد السكان والطلب وتغير المناخ.

ولفت البيان إلى أننا اليوم في غمار الاستجابة لتلك التحديات في وضع أفضل مما كنا عليه قبل خمس سنوات. حيث تم تطوير سياسات جديدة وآليات مستجدة، مثل فريق المهمات التنفيذي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المختص بالأمن الغذائي العالمي، ونظام معلومات الأسواق الزراعية «AMIS» لدى البلدان العشرين الكبرى (G20)، بما يتيحه من تحسين شفافية الأسواق العالمية. بما في ذلك وجود منتدى الاستجابة السريعة في إطار نظام معلومات الأسواق الزراعية لتسهيل ردود السياسات المنسقة من قبل المنتجين الرئيسيين في العالم للحبوب وفول الصويا والأطراف التجارية الكبرى، في حالة وقوع اضطرابات حادة في الأسواق الدولية.

وجاء في البيان المشترك لمنظمات الأمم المتحدة الثلاث « قد وقفنا على أن الآثار السلبية لا تسري على الجميع سواسية إذ أن فقراء الحضر والريف لدى البلدان المعتمدة على استيراد الغذاء هم الأشد عرضة قاطبة لأضرار ارتفاع أسعار السلع الدولية، حين تطول تلك الأسواق المحلية، لأن هؤلاء ينفقون القسط الأكبر من دخلهم على شراء الغذاء. وفي هذا السياق يمكن لمزارعي الحيازات الصغرى أيضاً، وكثيرون منهم يعانون الفقر وتزعزع الأمن الغذائي، الإفادة من أسعار المواد الغذائية الأعلى ليصبحوا جزءاً من الحلّ من خلال تخفيف حركة الزيادات المفاجئة في الأسعار والمشاركة في تحسين مستويات الأمن الغذائي عموماً. وعلى هذا الأساس تبنينا نهج المسار المزدوج لتدعيم الاستثمارات الطويلة الأجل في الزراعة، ولا سيما لفئة صغار المزارعين، في وقت نضمن فيه أن شبكات الأمان ستساعد المستهلكين ومنتجي الغذاء الفقراء على تجنب الوقوع في شراك الجوع وبراثن الفقر وخسارة الأصول والممتلكات على المدى القصير » .

وأشار البيان إلى أن العديد من البلدان يمتلك نظماً للحماية الاجتماعية بما في ذلك شبكات الضمان الاجتماعي مثل مساعدة صغار المزارعين والدعم التغذوي للأمهات والأطفال، والوجبات الغذائية المدرسية وغيرها فيما يتيح لأفقر مواطنيهم الحصول على الحد الأدنى من الغذاء الكافي فلم تزل ثمة حاجة ماسة إلى التوسع في تلك الشبكات لدى البلدان الأشد فقراً.

وذكر البيان أن توافر شبكات الضمان الاجتماعي على نحو ممكن مادياً وشفاف ويمكن التنبؤ به يظل مطلباً مطلقاً إذا كان لنا أن نوفر الحماية اللازمة إزاء الصدمات والأزمات السعرية المتكررة. ومن الضروري أن يصبح صغار منتجي الغذاء أيضاً في وضع أفضل لزيادة إنتاجيتهم، وتحسين وصولهم إلى الأسواق وتخفيف تعرضهم إلى الأخطار الاقتصادية. ولا حاجة إلى التأكيد على أن ثمة حاجة إلى فرص عمل لائقة ودخل كاف كي يتمكن الناس من شراء الغذاء والنجاة من براثن الفقر.

وأورد البيان انه في سياق الرد على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تكتسب الاعتبارات التي يجب أن نتجنبها نفس الأهمية كتلك التي يتوجب علينا أن نعنى بتحقيقها. فلا بد أن تتجنب البلدان التهافت على الشراء وتمتنع عن فرض قيود التصدير كاجراءات قد تساعد بعض المستهلكين داخلياً وعلى نحو مؤقت، لكنها تظل عموما تدابير مفتقرة إلى الكفاءة كحل وتزيد صعوبة الأوضاع بالنسبة للآخرين.

وشدد البيان على ما ينبغي تفهمه قبل أي اعتبار آخر هو أن أسعار المواد الغذائية المرتفعة هي بمثابة أعراض المرض وليست المرض ذاته. لذا بينما يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مبكّرة لمنع الزيادات المفرطة في الأسعار، يلزم عليه أيضاً أن يتحرك للتصرف ومعالجة الأسباب الأساسية الكامنة وراء حركة الزيادة السعرية المفاجئة تلك.

وقال البيان المشترك انه في غضون السنوات الخمس الأخيرة شهدنا ثلاث قفزات مفاجئة في أسعار الغذاء الدولية، وكان المناخ من بين العوامل الدافعة لذلك. وعملياً أدى الجفاف في إجزاء من العالم إلى تقويض إنتاج الحبوب العالمي بين سنة وأخرى منذ عام 2007، في حين تمخضت الفيضانات الكبرى في مناطق أخرى عن إلحاق أضرار خطيرة حقاً بالإنتاج المحصولي. وفي موازاة ذلك، دفع التحويل المتزايد لمخزونات الغذاء في خدمة الأهداف غير الغذائية إلى جانب المضاربات المالية المتزايدة، من بين جملة أسباب متنوعة، بمستويات الأسعار إلى الارتفاع وعدم الثبات. وإلى أن نجد الطريق إلى كيفية مقاومة الصدمات والصمود أمام تغير المناخ بقدر ما يتعلق الأمر بنظامنا الغذائي سيبقى الخطر قائماً. وعلى المدى القريب أيضاً ينطوي ذلك على تكاليف ليس فقط للفئات المتضررة مباشرة، بل للمجتمع الدولي عموماً. فعلى سبيل المثال، قدر برنامج الأغذية العالمي أن كل زيادة في أسعار سلة غذائها بنسبة 10 بالمائة إنما تعني أن عليه أن يدبر 200 مليون دولار أمريكي إضافي في السنة الواحدة للمعونة الغذائية.

ونوه البيان المشترك لمنظمات الأمم المتحدة بأن الجميع عرضة للتضرر، فحتى في سنة جيدة، لا يكاد يكفي إنتاج الحبوب العالمي لتلبية المطالب المتزايدة على الغذاء والعلف والوقود وفي عالم يضاف إليه كل سنة 80 مليون فم جديد فاغر طلباً للغذاء. إننا جميعاً في خطر لأن حفنة من الأمم فقط منتجون كبار للسلع الغذائية الرئيسية، ومتى تضرر هؤلاء يتأثر جميع الآخرين.

وجاء في البيان إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي تقوم على مساعدة الفقراء لتدبير غذاء اليوم مع بناء مرونتهم وقدراتهم لتغذية أنفسهم غداً. لكن ثمة الكثير الذي يتعين أن يبذل بعد، إذ علينا أن نستثمر أكثر بكثير في الزراعة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك البرامج التي تساعد الفقراء على تحصيل الغذاء الذي أضحى لا قبل لهم بشرائه في أسواقهم المحلية.

واختتم البيان بالدعوة لننظر في السياسات موضع التطبيق حالياً وتعديلها حيثما يلزم ذلك لتشجيع الاستخدامات البديلة للحبوب. فعلى سبيل المثال، صدرت توصيات لتعديل الكميات الإجبارية المقتطعة لإنتاج الوقود الحيوي حين تقع الأسواق العالمية تحت وطأة الضغوط وتتعرض الإمدادات الغذائية للخطر... من قبل مجموعة منظمات دولية تتضمن المنظمة «فاو»، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD»، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه التوصيات التي صدرت في غضون مؤتمر قمة مجموعة البلدان العشرين الكبرى في باريس عام 2011، لم تزل قائمة.

وقال إن التحرّك للحيلولة دون مزيد من التدهور الممكن في الأوضاع الراهنة،يتطلب مواصلة أن نحاذر ونستعدّ للأسوأ على المدى القريب، بينما نعمل على إتاحة الحلول المستدامة للأجل البعيد. فما يعنيه الإخفاق في ذلك أن الفئات الأضعف والأشد فقراً في العالم سوف تدفع أفدح ثمن حتماً. بينما ينطوي نجاحنا في ذلك على أن نستجيب لتحدي «تقليص الجوع إلى الصفر»، وهي المبادرة التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون لاستئصال شأفة الجوع من وجه الأرض.

تحت شعار (لنلحق أبناءنا بالمدارس وندعم استمرارهم في التعليم)

وزارة التربية والتعليم و اليونيسيف تنفذان حملة العودة إلى المدرسة في (8) محافظات

في إطار تعزيز الشراكة والتعاون التكاملي في دعم التعليم وبناء القدرات والتشجيع على الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها تأتي أهداف وتطلعات الحملة الوطنية التي تدشنها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة اليونيسيف تحت شعار (لنلحق أبناءنا بالمدارس وندعم استمرارهم في التعليم) .

لمزيد من التفاصيل عن هذه الحملة وما يرتبط بها من أهداف وعن الجديد فيها لهذا العام التقينا عددا من الشخصيات التربوية المعنية وهذه هي الحصيلة :

لقاءات / هناء الوجيه

البداية كانت مع الدكتور عبدالرزاق الأشول وزير التربية والتعليم الذي أكد من خلال حديثه أن الحملة تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع نسبة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم وضرورة حصول أبنائنا وبناتنا على التعليم وتشجيع الطلاب والطالبات المتسربين من المدارس على عدم الانقطاع والاستمرار في المدارس ويأتي ذلك العمل بالتعاون المباشر مع منظمة اليونيسيف الداعم الأساسي لهذه الحملة ..

وأشار إلى أن من أهداف الحملة كذلك تعزيز الشراكة المجتمعية لتشجيع الإلتحاق بالتعليم عموماً والتركيز على تشجيع تعليم الفتاة وبقائها في المدرسة لضمان تضييق الفجوة بين النوعين بالإضافة إلى الاهتمام بمدارس النازحين وتحديثها وتدريب الكادر التربوي وتقديم برامج الدعم والمساندة التربوية والنفسية للطلاب والطالبات بما يحقق النهوض بالعملية التعليمية ومعالجة الآثار النفسية والسعي الجاد لتطوير كل ما يتعلق بالعملية التعليمية باعتبار أن التعليم أساس نهوض الأمم على حد تعبيره .

ولفت الأخ وزير التربية والتعليم إلى أن الحملة تستهدف (800) ألف طالب وطالبة موزعين على ثماني محافظات هي (أمانة العاصمة ، صنعاء ، لحج ، عدن ،أبين ، حجة ، صعده ، تعز) يرافق ذلك تدريب ما يقارب (6000) من الكوادر التربوية وذلك بهدف بناء قدرات الإدارات المدرسية والمعلمين بما يسهم في خلق وتوفير جو نفسي واجتماعي امن ومستقر ينعكس إيجابا على مستوى الطلاب وتحصيلهم العلمي.

وقد اختتم الأخ وزير التربية والتعليم بالتأكيد على ضرورة التعاون وتضافر الجهود من اجل تحقيق الأهداف المنشودة من الحملة باعتبار أن التوعية بأهمية التعليم والعمل على الدفع بالأبناء والبنات إلى المدارس مسئولية الجميع وينبغي أن تتضافر كل الجهود في سبيل تحقيق أهداف تحسين العملية التعليمية والنهوض بها كأساس للتقدم والنهوض في كافة المجالات .

نازحو أبين

من جانبه قال الأستاذ عبدالكريم الجنداري وكيل قطاع المشاريع والتجهيزات بوزارة التربية والتعليم إن من أهداف الحملة الرئيسية المراد تحقيقها هذا العام رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم وضرورته لكل أطفال اليمن ذكوراً وإناثاً باعتباره حقاً أساسيا من حقوق الأطفال مشيرا إلى أن التوعية تهدف إلى حشد الطاقات المجتمعية من آباء وأمهات ومجتمعات محلية لتعزيز الشراكة والتعاون بهدف تحقيق الالتحاق بالمدارس والاستمرار فيها والتوعية بمخاطر الحرمان والانقطاع أو التسرب من التعليم.

وفي إطار توضيح ما ستقدمه الحملة لنازحي أبين أشار وكيل قطاع المشاريع والتجهيزات إلى انه تم توفير وسائل وتسهيلات تلقي التعليم في أماكن النزوح في عدن بحيث صارت معظم المدارس هناك تعمل لثلاث فترات دراسية وتم توفير أماكن بديلة للمدارس التي لم تهيأ بعد لاستعادة الحياة الدراسية كما أن هناك أعمالا تستهدف إعادة تأهيل وترميم المدارس في أبين في ضوء المسح الذي اكتمل مؤخراً والذي من خلاله تم حصر المدارس المتضررة وحجم الأضرار التي أصابتها مؤكداً أن هناك عدداً من اللقاءات التي ستعقد خلال الفترة المقبلة مع محافظ محافظة أبين والجهات المعنية بحضور ممثلي المنظمات المانحة لمناقشة الوضع في تلك المناطق ووضع الحلول والمعالجات المناسبة التي تتضمن استمرار التعليم وعودة الحياة الاجتماعية والتعليمية إلى طبيعتها .

تعليم الفتاة

وعن أهمية تعليم الفتاة والتركيز على هذا الجانب ضمن أهداف الحملة تحدثت الأخت أمان البعداني القائم بأعمال وكيل قطاع تعليم الفتاة عضو لجنة الطوارئ في حملة العودة إلى المدرسة موضحة أن هناك تركيزا في إطار مكونات الحملة على الفتيات باعتبارهن فئة مهمة لابد من التوعية بضرورة التحاقهن بالمدارس وضمان عدم التسرب ، يأتي هذا الاهتمام نتيجة الخصوصية المرتبطة بالفتاة اجتماعياً التي تجعل منها أكثر عرضة للحرمان من التعليم والانقطاع أو التسرب وهذا ما يتطلب توعية لأولياء الأمور والمجتمع المحيط بأهمية إلحاق بناتهم بالتعليم للحد من انتشار الأمية بين الفتيات ..

وأشارت إلى انه لا يوجد مكون بحد ذاته للفتاة ولكن هناك إشراك كبير وتركيز على الفتاة بشكل خاص يظهر من خلال الشعار والأنشطة والبرامج المختلفة التي من ضمنها الفلاشات التوعية وغيرها .

ودعت في ختام حديثها إلى ضرورة تضافر الجهود والعمل التكاملي بين جميع الجهات والأفراد في سبيل تحقق الأهداف المنشودة من هذه الحملة التي ينبغي أن يكون لها نتائج ملموسة وايجابية في زيادة عملية الالتحاق بالمدارس كما انه ينبغي الاستفادة من مكامن القصور التي ظهرت في الحملات السابقة لتحقيق أفضل قدر من النجاح لأهداف الحملة الوطنية التي تأتي هذا العام في ظل استقرار نسبي مقارنة بالظروف والأوضاع التي رافقت العملية التعليمية الأعوام الماضية .

جهود تكاملية

وعن دور شركاء التنمية ومدى نجاح تجربة التعاون التكاملي بين المنظمات المانحة ووزارة التربية و التعليم يقول الأخ محمد بلة مسئول التعليم في منظمة اليونيسيف إن الجهود المشتركة و التكاملية بين الجهات تخلق النجاح و التميز و تحقق الأهداف المنشودة والمخطط لها وهذا ما حصل في حملة العودة للمدرسة في الأعوام الماضية متمنيا أن تنال حملة هذا العام نجاحا متميزا يحقق هدف الالتحاق بالتعليم كون التعليم أساس بناء المستقبل وأساس النهوض الاقتصادي والتنموي للبلاد لذلك لابد من تضافر جهود جميع الأفراد للوصول إلى وعي وإدراك بأهمية التعليم ونتائجه المستقبلية التي تنعكس إيجابا على الجميع .

تدريب وتأهيل

وعن الجانب التدريبي والتأهيلي أكد الأخ محمد النجاشي مدير عام التدريب أن تدريب الكوادر التربوية يحمل أهمية كبيرة في مجال بناء وتعزيز القدرات والمهارات لتوفير كوادر مؤهلة ومدربة قادرة على التعامل والتعاطي بمهنية ومهارة مع الطلاب والطالبات خصوصا أولئك الذين عاشوا حالات نفسية سيئة بسبب الأزمات والاضطرابات .

وأشار إلى أن الحملة لهذا العام تركز بشكل كبير على المناطق الأكثر تضرراً بتقديم برامج الدعم والمساندة التربوية والمهنية للإدارة المدرسية والمعلمين والاختصاصيين وسيتم تدريب ما يقارب ستة آلاف من الكوادر التربوية يتم متابعتهم من خلال الزيارات الإشرافية والتوجيهية لمتابعة وتقييم وتطوير مستوى الأداء وتقييم مستوى إنجاز الأهداف والأنشطة المخطط لها .

مكونات الحملة

وفي السياق ذاته قالت الأخت /عزيزة علي الحبابي المنسق الوطني للتعليم في الطوارئ إن الحملة تحمل ثلاثة مكونات : الأول يتعلق بالجانب الإعلامي من خلال إعداد برامج إعلامية توعوية هادفة مرئية ومسموعة ومقروءة تتعلق بقضايا التعليم المختلفة وتوعي بمخاطر الحرمان والانقطاع والتسرب من المدارس وتتضمن كذلك المهرجانات التدشينية المختلفة و الخطط الإعلامية سيتم إعدادها حسب خصوصية كل منطقة واحتياجاتها وستعمل الإذاعات المحلية في كل محافظة بخطة تتناسب مع ما تتطلبه خصوصية وأوضاع المحافظة نفسها .

وتوضح الحبابي أن المكون الثاني يركز على الجانب التدريبي والتأهيلي وتقديم برامج الدعم والمساندة التربوية للكوادر التعليمية عموما ولمعالجة الآثـار النفسية للازمات بشكل خاص . ويرتبط المـكـون الأخـيـر بالمستلزمات والأثاث وذلك بالعمل على توفير الأجواء والأماكن المناسبة للتعليم وتوفير المستلزمات المدرسية والـوسـائـل التعليمية وتقديم الحقائب المدرسية ولوازم الدراسة وتوفير كل ما من شأنه تسهيل وتوفير الأجواء الملائمة للالتحاق والاستمرار في التعليم الذي يكون به يكون بناء الوطن وتحقيق المستقبل الأفضل على حد تعبيره .

دور الإعلام

وعـن دور الإعـلام وأهميته في إنـجـاح الحملة وتحقيق الأهـداف المنشودة أكد الأخ / إسماعيل زيدان مدير عام الإعـلام التربوي بوزارة التربية والتعليم أن الدور الإعلامي يعول عليه بشكل أساسي في عملية رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم وتوضيح المخاطر والأضرار الناجمة عن الحرمان والانقطاع أو التسرب من التعليم مشيراً إلى أن الحملة التوعوية لهذا العام تحمل العديد من البرامج الإعلامية التوعوية الهادفة تتضمن برامج مرئية ، مسموعة ومقروءة ومهرجانات وغيرها من الأنشطة المختلفة التي تهدف إلى تحقيق مستوى عال من الوعي المجتمعي بأهمية التعليم وضرورة الالتحاق بالمدارس وما يترتب على ذلك من نتائج وانعكاسات .

ويختتم زيدان حديثه بالتأكيد على أهمية تضافر الجهود أمهات وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك وسائل الإعلام المختلفة من اجل إنجاح الحملة وتحقيق أهدافها الرامية إلى تحسين العملية التعليمية والنهوض بالوطن وبناء المستقبل الأفضل الذي يتم بناؤه من خلال التعليم ومخرجاته القوية القادرة على البناء والتقدم بقدرات علمية مهنية مؤهلة ومتميزة .

د.الأشول: الحملة تهدف إلى رفع نسبة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم

محمد النجاشي

عبدالكريم الجنداري

د. عبدالرزاق الأشول